CONSULTING GROUP
FOR FINANCIAL SERVICES

# الرؤية المالية

## أحدث الاخبار والمقالات في مستقبل المال

Cgf-eg. Com

Independent Member Of
adrolt
ACCOUNTAX LTD

## أحمد يوسف عبد الصمد

الشريك التنفيذى للمجموعة
الاستشارية للخدمات المالية

أعزائي العملاء والشركاء .

يسرني أن أرحب بكم " الرؤية المالية " التي تقدم لكم المستجدات والتحليلات المالية والتوجيهات المستقبلية في عالم المال والأعمال.

في CGF نؤمن بأن النجاح يعتمد على الشراكة والثقة المتبادلة نسعى من خلال هذه النشرة إلى تقديم محتوى يساعدكم على اتخاذ قرارات مالية واثقة ومستنيرة مع تسليط الضوء على أحدث التوجيهات والفرص في الأسواق المالية لنكون دائما شريكا موثوقا في مسيرتكم نحو النجاح المالي .

مع خالص التقدير

MARGINS
DEVELOPMENTS

MEDITECH

# د/محمد صلاح

دكتوراه في التمويل والمحاسبة

## تعديل مسمى رأس المال للشركات

1) بالنسبة للتحول من الجنيه المصري إلى عملة حرة قابلة للتحويل:

فوفقا لنص المادة (52) من قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 يجوز تحويل مسمى رأسمال الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون من الجنيه المصري إلى أي عملة قابلة للتحويل، وفقا لسعر الصرف المعلن من البنك المركزي في تاريخ التحويل.
وحددت المادة (36) من اللائحة التنفيذية الضوابط المنظمة في هذا الشأن ومن أهم متطلباتها :

- تقديم ما يفيد أن المؤسسين والمساهمين أو الشركاء قد أودعوا وقت تأسيس الشركة نسبة 100% من رأس مال الشركة المدفوع بالعملة الحرة المطلوب التحويل إليها والمحولة من خارج البلاد، وتقديم ما يفيد أن المساهمين سددوا نسبة 100% من باقي رأس المال المصدر للشركة عن طريق التحويل من عملات أجنبية محولة من خارج البلاد أو من الأرباح التي حققتها الشركة قبل التحويل.

ويجوز لمجلس الوزراء ،بناء على عرض مشترك من الوزير المختص والوزير المعني وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة ، وإستطلاع رأى البنك المركزى المصري ، استثناء الشركات المنصوص عليها بالمادة (20) من القانون من هذا الشرط ، وذلك لإعتبارات المصلحة العامة.

- ألا يقل رأسمال المصدر للشركة قبل طلب التحويل عن 250 مليون جم مسدداً بالكامل.
- يتم تحويل مسمى رأس المال وفقاً لأسعار الصرف المعلنة من البنك المركزي في تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية على التحويل بشرط استكمال باقي إجراءات التحويل خلال 120 يوماً على الأكثر من هذا التاريخ.

وتطبق هذه الضوابط في حالة تغيير الشكل القانوني للشركة أو في حالة الاندماج أو الانقسام ..... إذا ترتب على أي من هذه الحالات أن رأس مال الشركة الجديدة أصبح بإحدى العملات الحرة سواء في ذلك الشركة التي تم تغيير الشكل القانوني إليها أو الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج.... ".

أحدث المقالات

# د/محمد صلاح

دكتوراه في التمويل والمحاسبة

## متابعة

2) أما بالنسبة للتحول من عملة حرة قابلة للتحويل إلى الجنيه المصري:

فنظرا لعدم النص بها في قانون الاستثمار مثلما كان بالحالة السابقة ، كما أن الأصل في شركات الأموال وفقا لأحكام قانون 159 لسنة 1981 ان رأسمال الشركات بالجنيه المصري أو ما يعادلها ومن باب التيسير على الشركات واستنادا لأن الأصل في الفقه القانوني هو الإجازة ، فقد أجازت الجهة الإدارية (الهيئة العامة للاستثمار) للحالة العكسية إمكانية تحويل مسمى رأسمال الشركات من أي عملة قابلة للتحويل إلى الجنيه المصري بموجبها يتم تحويل مسمى رأس المال إلى الجنيه المصري من خلال تحويل دفعة مسددة من رأسمال الشركة وفقا لسعر الصرف المعلن من البنك المركزي المصري في تاريخ التأشير بكل منها في صحيفة السجل التجاري وفقا لبعض الضوابط أهمها:

- تقديم شهادة من البنك المركزي بأسعار الصرف للدفعات المسددة في رأس المال.
- تقديم إفادة من مراقب الحسابات بأن عملة التعامل الغالبة على نشاط الشركة هي الجنيه المصري (خلال آخر عامين على الأقل). وتعفى من هذا الشرط الشركات التي خرجت من العمل بنظام المناطق الحرة عن ذات الفتر

3) حالات الاندماج بين شركات ذات عملات رأسمال مختلفة:

بالرجوع للفقرة الأخيرة من نص المادة 36 من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار فيتعين تطبيق هذه الضوابط في بعض الحالات من بينها حالات الاندماج إذا ترتب أن رأس مال الشركة الجديدة أصبح بإحدى العملات الحرة سواء في الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج.

وحيث ان العديد من الشركات قد تتجاهل هذا النص بقصد او بدون عند حالات الاندماج....

فأمامنا حالتين إما شركة رأسمالها بالعملة الأجنبية تندمج في شركة رأسمالها بجنيه المصري ففي تلك الحالة لا مجال لتطبيق النص القانوني المذكور باعتبار أن الشركة الناتجة بعد الاندماج ستصبح رأسمالها بالجنيه المصري ، بينما نجد ان هذا النص واجب التطبيق في الحالة الأخرى حال رغبة أحد الشركات ذات رأسمال بالجنيه المصري في الاندماج في شركة أخرى رأسمالها بعملة أجنبية اذ أن ذلك لا يعفي الشركة المندمجة اعمال ما ورد بنص المادة 36 من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 قبل السير في عملية الاندماج.

وإذا كنا نبحث عن حلول فيجب أن تكون دون أخلال بنص قانوني قائم والتحايل عليه.

نلتقي في مقال آخر ولنا حديث عن تلك الحلول بإذن الله تعالي في وقت آخر

أ/دعاء أحمد

محاسب قانوني وخبير ضرائب

الشريك التنفيذى بدولة الإمارات المتحدة


تُعدّ دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي تتبنى نظامًا ضريبيًا متنوعًا يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة وتوفير خدمات عامة عالية الجودة. يشمل النظام الضريبي الإماراتي عدة أنواع من الضرائب التي تُفرض على الشركات والسلع والخدمات، مع الإشارة إلى عدم فرض ضريبة دخل على الأفراد. فيما يلي نظرة تفصيلية على أبرز هذه الضرائب:

1. ضريبة القيمة المضافة:

تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الإمارات اعتبارًا من 1 يناير 2018 بنسبة 5%. تُفرض هذه الضريبة على معظم السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، ويتحملها المستهلك النهائي. يُطلب من الشركات التي تتجاوز إيراداتها حد التسجيل الإلزامي البالغ 375,000 درهم إماراتي التسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة. كما يمكن للشركات التي تتراوح إيراداتها بين 187,500 و375,000 درهم التسجيل طوعًا.

2. الضريبة الانتقائية:

تُعتبر الضريبة الانتقائية نوعًا من الضرائب غير المباشرة التي تُفرض على سلع محددة تُعتبر ضارة بصحة الإنسان أو البيئة. تم تطبيق هذه الضريبة في الإمارات اعتبارًا من 1 أكتوبر 2017، وتشمل السلع التالية:

- المشروبات الغازية والمُحلاة: تُفرض عليها ضريبة بنسبة 50%.
- مشروبات الطاقة: تُفرض عليها ضريبة بنسبة 100%.
- منتجات التبغ والسجائر الإلكترونية: تُفرض عليها ضريبة بنسبة 100%.

تهدف هذه الضريبة إلى تقليل استهلاك السلع الضارة وتعزيز الصحة العامة.

أحدث المقالات

AL DIQQA
ACCOUNTING & BOOKKEEPING

AL DIQQA
ACCOUNTING & BOOKKEEPING
الدقة

أ/دعاء أحمد

محاسب قانوني وخبير ضرائب

الشريك التنفيذى بدولة الإمارات المتحدة


# متابعة

3. ضريبة الشركات:

بدأت الإمارات في تطبيق ضريبة الشركات اعتبارًا من السنة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023. تُفرض هذه الضريبة بنسبة 9% على صافي الدخل أو الربح للأعمال التي يتجاوز دخلها 375,000 درهم إماراتي. تهدف هذه الخطوة إلى تعزيز الشفافية المالية وتوفير مصدر دخل إضافي لدعم التنمية المستدامة.

4. الرسوم الجمركية:

تُفرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة إلى الدولة، وتختلف نسبتها بناءً على نوع السلعة. تُعتبر هذه الرسوم جزءًا من النظام الضريبي وتساهم في حماية الاقتصاد المحلي.

منصة "إمارات تاكس":

أطلقت الهيئة الاتحادية للضرائب منصة "إمارات تاكس" الرقمية لتسهيل وصول المتعاملين إلى الخدمات الضريبية، بما في ذلك تسجيل الأعمال، تقديم الإقرارات الضريبية، ودفع الضرائب المستحقة. تُعد هذه المنصة خطوة نحو تعزيز التحول الرقمي في الخدمات الحكومية وتبسيط الإجراءات للمتعاملين .

الخلاصة:يعكس النظام الضريبي في الإمارات التزام الدولة بتعزيز التنمية المستدامة وتوفير خدمات عامة عالية الجودة. من خلال تطبيق ضرائب متنوعة، تسعى الإمارات إلى تنويع مصادر دخلها وتقليل الاعتماد على النفط، مع الحفاظ على بيئة استثمارية جاذبة وداعمة للنمو الاقتصادي.

**د/ محمد فاروق**

مدير عام شركة هريزون للاستشارات البيئية

استشاري بيئي
دكتوراه في العلوم البيئية
التقييم البيئي الاستراتيجي


## الشراكة بين مكاتب المحاسبة المالية ومكاتب الاستشارات البيئية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ECG

في ظل التحديات البيئية والاقتصادية المتزايدة، أصبح تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضرورة ملحة لضمان توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. تتجلى أهمية الشراكة بين مكاتب المحاسبة المالية ومكاتب الاستشارات البيئية في هذا السياق، حيث يمكن لهذا التعاون أن يسهم بشكل فعّال في تحقيق تلك الأهداف.

يشير مصطلح ESG إلى ثلاثة محاور رئيسية:

- البيئة : (Environmental) يشمل إدارة استهلاك الموارد، تقليل الانبعاثات الكربونية، تحسين كفاءة الطاقة، وإدارة النفايات.
- المجتمع (Social) :يتضمن سياسات حقوق الإنسان، معايير العمل، المساواة والتنوع، والمساهمة المجتمعية.
- الحوكمة (Governance) : يتعلق بالممارسات الإدارية الرشيدة، الشفافية، مكافحة الفساد، والامتثال للقوانين واللوائح.

ويعزز التعاون بين مكاتب المحاسبة والمراجعة المالية ومكاتب الاستشارات البيئية في تعظيم أدائهم لمصلحة العملاء ويتضح ذلك من خلال دور كل منهم كتالى على سبيل المثال لا الحصر

أولا يسهم دور مكاتب المحاسبة المالية في تعزيز الاستدامة للشركات من خلال:

1. إعداد تقارير الاستدامة: تقديم تقارير مالية تتضمن معلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي للشركات، مما يعزز الشفافية والمساءلة.
2. تطبيق معايير المحاسبة المستدامة: الالتزام بمعايير المحاسبة المستدامة يضمن تقديم معلومات دقيقة وموثوقة للمستثمرين وأصحاب المصلحة.
3. تقييم المخاطر البيئية: تحديد وتحليل المخاطر البيئية المحتملة وتأثيرها على الأداء المالي للشركات.

ثانيا يسهم دور مكاتب الاستشارات البيئية في تعزيز الاستدامة للشركات من خلال :

1. تقييم الأثر البيئي والاجتماعي: تقديم دراسات الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) لتحديد المخاطر البيئية والاجتماعية واقتراح حلول لمعالجتها.
2. وضع استراتيجيات الاستدامة: تصميم خطط استدامة مخصصة تساعد الشركات على تحقيق أهداف ESG بطريقة عملية ومستدامة.
3. الامتثال للوائح والتشريعات: دعم الشركات في الامتثال لمتطلبات الجهات التنظيمية المحلية والدولية، مثل معايير البنك المركزي المصري المتعلقة

أحدث المقالات

**د/ محمد فاروق**
مدير عام شركة هريزون للاستشارات البيئية

استشاري بيئي
دكتوراه في العلوم البيئية
التقييم البيئي الاستراتيجي

## متابعة

بالاستدامة.

4. إعداد التقارير البيئية والاجتماعية: مساعدة الشركات على إعداد تقارير ESG وفقًا للمعايير العالمية مثل GRI وSASB.
5. تطوير برامج كفاءة الطاقة وإدارة الموارد: تقديم استراتيجيات وحلول لتحسين كفاءة الطاقة وتقليل الهدر البيئي.
6. التدريب والتوعية: تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية لرفع وعي الموظفين وأصحاب المصلحة حول أهمية ESG وكيفية تنفيذها عمليًا.

و يعد تبني معايير ESG خطوة حاسمة للشركات التي تسعى إلى تحقيق الاستدامة وتعزيز قدرتها التنافسية. من خلال تقديم الدعم الفني والاستشاري، نساعد الشركات في رحلتها نحو الامتثال لمعايير ESG وتحقيق تأثير إيجابي على البيئة والمجتمع. إن دمج الاستدامة في العمليات اليومية ليس فقط استثمارًا في مستقبل الشركة، ولكنه أيضًا مساهمة فعالة في بناء مستقبل مستدام للجميع.

## أهمية الشراكة بين الطرفين

يمكن أن يؤدي التعاون بين مكاتب المحاسبة المالية ومكاتب الاستشارات البيئية إلى:

1. تحسين جودة التقارير: دمج المعلومات المالية والبيئية في التقارير يعزز من دقة وشمولية المعلومات المقدمة.
2. تعزيز الثقة والمصداقية: تقديم تقارير شاملة يعزز من ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في أداء الشركة.
3. تحقيق الامتثال الكامل: ضمان التزام الشركات بالمعايير المالية والبيئية يعزز من سمعتها ويقلل من المخاطر القانونية.

## الخلاصة

تمثل الشراكة بين مكاتب المحاسبة والمراجعة المالية ومكاتب الاستشارات البيئية خطوة استراتيجية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. من خلال هذا التعاون، يمكن للشركات تحقيق توازن بين الأداء المالي والمسؤولية البيئية، مما يسهم في بناء مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

# معلومات ضريبية

ماده (١)
قانون رقم ٦ لسنه 2025..
بشأن بعض الحوافز والتيسيرات الضريبيه للمشروعات التي لا يتجاوز حجم اعمالها السنوى عشرون مليون جنيه.
في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالالفاظ والعبارات التالية المعني المبين قرين كل منها :.
المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون : المشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوى عشرين مليون جنيه التي تطلب الاستفادة من أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنشطة المهنيه سواء أكانت مسجلة ضريبيًا في تاريخ العمل به أم غير مسجلة.

بمناسبه انتهاء السنه المالية 2024 وبداية تقديم الإقرارت الضريبية للأشخاص الطبيعية والأشخاص الأعتباريه..
فأن آخر موعد لتقديم الإقرارت الضريبية للأشخاص الطبيعية 31 مارس 2025 وآخر موعد لتقديم الإقرارات الضريبية للأشخاص الإعتبارية 30 إبريل 2025.

خبراء CGF

# أخر أخبار الأسبوع

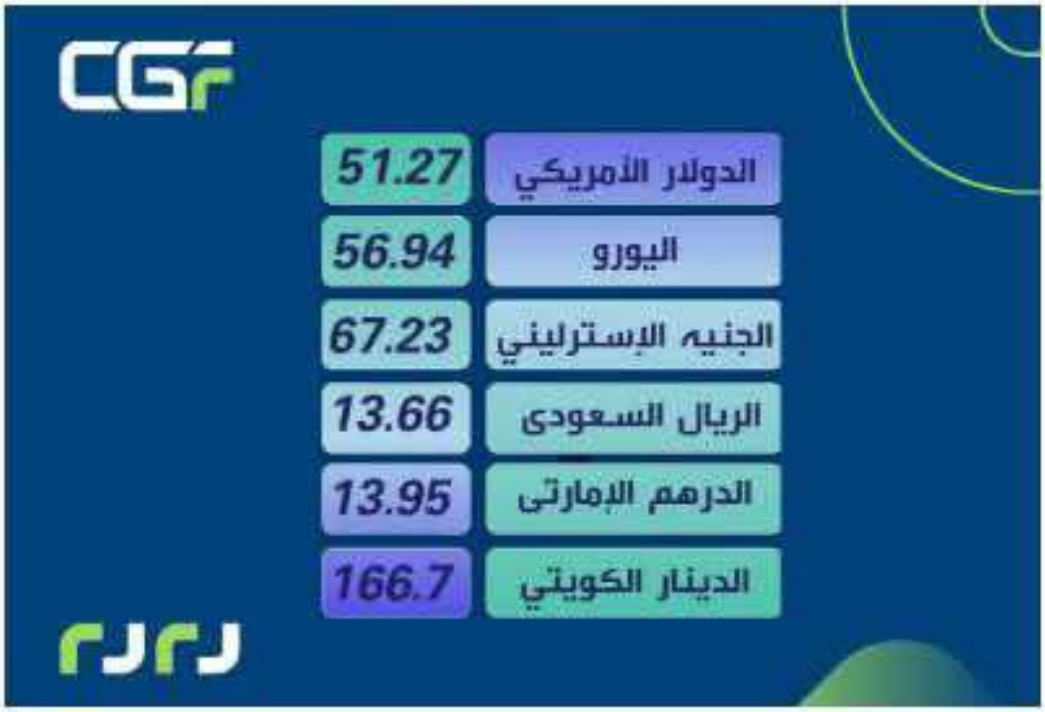

## في CGF نؤمن بأن الشراكةالناجحة تطلب التزاما حقيقيا بتقديم الدعم المستمر لعملائنا

## هدفنا هو أن نكون أكثر من مجرد مستشارين ونسعى لنكون شركاء موثوقين يساعدون الشركات على تحسين أدائها وتعزيز ممارساتها المالية والارتقاء بمستوى الحوكمة الداخلية

## في CGF نعمل على تحقيق رؤيتكم للنجاح المالي المستدام ونفتخر بكوننا شريكا لكم في كل خطوة على طريق النجاح.


للتواصل

البريد الإلكتروني
Info@cgf-eg.com

الموقع الإلكتروني
Www.cgf-eg.com

تليفون
٠٢٣٣٤٥٨٤٤٨
٠١٠٦٥١٥٩٨٧١
٠١٠٩٥٣٣٣٩٩٣
٠١٠٠٤١٤٥٥٢٩

العنوان :- ٢٦ جزيرة العرب ،جزيره ميت عقبة ، محافظه الجيزة



جميع الحقوق محفوظه للمجموعة الاستشارية للخدمات المالية